



Distr.
GENERAL

FCCC/IDR.1(SUM)/GBR
4 April 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ



ملخص

تقرير الاستعراض المتعمق للبلاغ الوطني المقدم من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

(يرد النص الكامل للتقرير (بالانكليزية فقط) في الوثيقة FCCC/IDR.1/GBR)

فريق الاستعراض مؤلف من:

باولو موتوكي، البرازيل

إيفان موييك، سلوفاكيا

ماركوس ميباخ، سويسرا

جان كورفي - مورلوت، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

فيتالي ماتسارسكي، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، منسق التقرير

بيير استيانسن، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، منسق الزيارة

هذا الملخص متاح أيضاً باللغة الانكليزية في الشبكة العالمية للاتصالات (<http://WWW.unfccc.de>)

الملخص^(١)

١- أجري الاستعراض المتعمق للبلاغ الوطني فيما بين أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، واشتمل على زيارة للندن قام بها الفريق من ٩ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وضم الفريق خبراء من البرازيل وسلوفاكيا وسويسرا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وكانت المملكة المتحدة من أوائل الأطراف التي قدمت بلاغات وطنية إلى الأمانة؛ كما قدمت وثائق إضافية أخرى تستكمل البلاغ الوطني وتحديثه، وخاصة التقرير المرهلي عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في عام ١٩٩٥.

٢- وتتمتع المملكة المتحدة عملياً بالاكتمال الذاتي في الطاقة، حيث أن لديها احتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي والفحم، ولديها أيضاً صناعة نووية كبيرة تمثل حالياً ١٨ في المائة من طاقة توليد الكهرباء. وفي عام ١٩٩٠ كان لديها أدنى مستوى متوسط من استخدام الطاقة بالنسبة للفرد بالمقارنة ببلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٣,٧ طنناً من معادل النفط مقابل ٤,٨ طنناً في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، وإنما أعلى قليلاً من المستوى المتوسط في الجماعة الأوروبية (٣,٦ طنناً من معادل النفط). وقد أجريت إعادة هيكلة جذرية للاقتصاد البريطاني، تشمل خصخصة قطاع الطاقة وتحريره، منذ أوائل الثمانينات. وأدى إلغاء الإعانات لصناعة الفحم، فضلاً عن التطورات في قطاع الكهرباء وفي سوق الغاز - إلى التحول نحو الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء. وتغير مزيج الوقود المستخدم لتوليد الكهرباء في المملكة المتحدة تغيراً كبيراً في الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤، فقد انخفض نصيب الفحم من نحو ٦٥ في المائة إلى نحو ٥٠ في المائة، ونصيب النفط من ١١ في المائة إلى ٥ في المائة، وزاد نصيب الطاقة النووية من ٢١ إلى ٢٩ في المائة، ونصيب الغاز الطبيعي من أقل من ١ في المائة إلى ١٣ في المائة. وأدت هذه التطورات إلى تخفيض كبير في انبعاثات غاز الدفيئة. وستكون التخفيضات العامة المتوقعة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون حتى عام ٢٠٠٠ راجعة أساساً إلى استخدام أنواع وقود منخفضة الكربون، بما في ذلك زيادة في استخدام الغاز الطبيعي والطاقة النووية على حساب الفحم والنفط. ويتوقع أن تأتي غالبية هذه التخفيضات من قطاع الطاقة. وكان الهدف الأصلي لبرنامج غازات الدفيئة في المملكة المتحدة الذي وضع في عام ١٩٩٤ هو إعادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠٠٠ إلى مستواها في عام ١٩٩٠ عن طريق تحقيق تخفيض يبلغ نحو ٣٧ ٠٠٠ جيجا جول من ثاني أكسيد الكربون أو ١٠ ملايين طن من الكربون. ومنذ آذار/مارس ١٩٩٥ تتوقع المملكة المتحدة تجاوز هذا الهدف عن طريق تخفيض انبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون بحلول عام ٢٠٠٠ إلى ما دون مستويات عام ١٩٩٠ بنحو ٤-٨ في المائة (٢٢ ٠٠٠-٤٨ ٠٠٠ جيجا جول أو ٦-١٣ مليون طن كربون).

٣- وتطبق المملكة المتحدة في سياستها إزاء تغير المناخ نهج التحكم في انبعاثات غازات الدفيئة "غازاً بعد غاز"، وهي تلتزم باتخاذ تدابير ترمي إلى إعادة انبعاثات كل من غازات الدفيئة الرئيسية إلى مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٠٠. وبشكل عام انخفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في المدة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٥. وشهد النصف الثاني من الثمانينات اتجاهات صاعداً طفيفاً مع تقلبات ثانوية. وتبين قائمة جرد ١٩٩٠ التي تم تحديثها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (مع استبعاد امتصاصات ثاني أكسيد الكربون من التغير في استخدام الأرض والغابات) بلغت في المملكة المتحدة ٥٧٧ ٠١٢ جيجا جول. ومن حيث إمكانات الاحترار العالمي في عام ١٩٩٤ مثلث ثاني أكسيد الكربون في عام ١٩٩٠ نحو ٨٠ في المائة من اجمالي انبعاثات غازات الدفيئة. وكانت أرقام الجرد النسبية لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون ذات الأصل الإنساني، باستبعاد التغير في استخدام الأراضي والغابات في فترة ١٩٩١-١٩٩٤ بالمقارنة بعام

١٩٩٠ (١٠٠ في المائة) على النحو التالي: ١٩٩١-١٠١ في المائة، ١٩٩٢-٩٨ في المائة، ١٩٩٣-٩٦ في المائة، ١٩٩٤-٩٤ في المائة، مؤكدة بذلك الاتجاه العام الهابط في إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ووصل إجمالي انبعاثات الميثان في عام ١٩٩٠ نحو ٥٣١ ٤ جيجاجول مع تخفيض مقدر بنحو ١٤ في المائة بحلول عام ١٩٩٤، وبلغ إجمالي انبعاثات أكسيد النيتروز ١٠٨ جيجاجول، وأول أكسيد الكربون - ٦,٧ جيجاجول وأكاسيد النيتروز - ٢ ٧٤٠ جيجاجول والمركبات العضوية المتطايرة غير الميثان - ٤٠٠ ٢٥ جيجاجول. وقد اعتمدت المملكة المتحدة أساساً على أساليبها الخاصة في تقدير انبعاثات غازات الدفيئة، وتابعت عن كثب هيكل تقارير الفريق الدولي الحكومي المعني بتغير المناخ. وكان من رأي فريق الاستعراض أن معلومات الجرد التي قدمتها المملكة المتحدة كانت في مجموعها جيدة وشفافة ومنسقة.

٤- ولاحظ الفريق أن أغلب التدابير المنفذة أو المخططة في برنامج الولايات المتحدة هي إما تدابير من طراز "اللاندماة" أو أن لها منافعاً أخرى مثل زيادة الدخل العام، وأن التخفيضات التي تحققت حتى الآن في انبعاثات غازات الدفيئة (وخاصة ثاني أكسيد الكربون) ترجع أساساً إلى التحول في الوقود نتيجة تحرير سوق الطاقة. ويشمل البرنامج، الذي تنسقه الحكومة عدداً من السياسات والتدابير مع تركيز محدد على زيادة كفاءة الطاقة في جانب العرض وبرامج توفير الطاقة في جانب الطلب. ويمكن للسياسات والتدابير المنفذة وفقاً للبرنامج أن تسمح بمتوسط توفيرات إضافية يبلغ نحو ٥٠٠ ٢٧ جيجاجول من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون أي نحو ٧,٥ مليون طن من الكربون بحلول عام ٢٠٠٠. وتمثل استراتيجية زيادة رسوم الوقود بمتوسط لا يقل عن ٥ في المائة عن معدل التضخم كل سنة تدبيراً هاماً لتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ويسمح هذا لأصحاب السيارات بالاستجابة بأكثر الطرق كفاءة ومرونة، بتخفيض مدد القيادة، أو شراء عربات أكثر كفاءة في استخدام الوقود، أو اتباع أساليب قيادة أكثر اقتصادية. ووجد الفريق أن الصندوق الاستثماري لتوفير الطاقة آلية مبتكرة يمكن أن تكون هامة لتخفيض الانبعاثات، بشرط توفر التمويل الكافي لأنشطته. ولاحظ الفريق أن استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة تغير المناخ تعتمد إلى حد كبير على نهج المشاركة (بما في ذلك الاتفاقات الطوعية مع الصناعة)، وإن رصد الأنشطة المرتبطة بالمناخ مسألة هامة، مع مراعاة أنه بدون تدابير إضافية في أوائل القرن القادم فإن انبعاثات غازات الدفيئة يمكن أن تبدأ في الارتضاع.

٥- وقد أجريت اسقاطات "مع التدابير" و"بدون التدابير" على السواء. وتبين نتائج النمذجة أنه في كل سيناريو تم اسقاطه، استناداً إلى الافتراضات المستخدمة، لن تتجاوز انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠٠٠ مستواها في عام ١٩٩٠ حتى بدون التدابير الإضافية الواردة في برنامج تغير المناخ. أما في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٠ فإن كل سيناريو يتوقع زيادة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون - التي تزيد زيادة كبيرة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥ ثم تكاد تستقر لتزيد ثانية زيادة حادة فيما بين ٢٠١٠ و ٢٠٢٠. ويعكس هذا الاتجاه حقيقة أن الاحتياطي المحلية من الغاز الطبيعي قد تقل، وأن من المتوقع أن يزيد الطلب على الطاقة، وأن تصل غالبية محطات الطاقة النووية إلى نهاية حياتها بعد عام ٢٠٠٠ بقليل. وتبين الاسقاطات أن انبعاثات الغازات الأخرى غير ثاني أكسيد الكربون ستستمر في الانخفاض (كما كانت الحالة فيما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥). وتبحث المملكة المتحدة وضع إجراءات محسنة لرصد آثار التدابير المفردة لتخفيض ثاني أكسيد الكربون. وستتوقف هذه الآثار على نوع التدابير، وتشمل، على سبيل المثال، نماذج قياس اقتصادي لتقييم آثار التدابير الضريبية، والتغذية المرتدة من الصناعة للاتفاقات الطوعية، وتقييم نتائج إدخال معايير جديدة، والبيانات الاحصائية الوطنية للحرارة والقوة المشتركة، ومصادر الطاقة المتجددة.

٦- ويمكن أن تكون للتغيرات في المناخ آثار هامة، مفيدة وسلبية على السواء، في بعض القطاعات وبعض المناطق في المملكة المتحدة، وستستمر الأبحاث في هذا المجال بغية تحديد تدابير التكيف الممكنة في القطاعات والمناطق التي قد تتأثر. ولم تنفذ المملكة المتحدة حتى الآن تدابير تكيف لكنها تبحث استراتيجيات الاستجابة كجزء من تقييم الأثر بعيداً عن استراتيجيات وزارة الزراعة والمصايد والأغذية لحماية سواحل المملكة المتحدة.

٧- وقد شاركت المملكة المتحدة مشاركة كاملة في مرفق البيئة العالمية، سواء في المرحلة الأولية أو في تجديد الموارد، ولديها استراتيجيات محددة للمساعدات البيئية بما فيها تغيير المناخ. وتعدت المملكة المتحدة بما مجموعه ١٣٠ مليون جنيه استرليني للمرفق، وهي خامس مانح له. ونقل التكنولوجيا والدراية عنصر رئيسي في معظم مشاريع المعونة. وتعترف المملكة المتحدة بوجه خاص بدور القطاع الخاص في نقل التكنولوجيا، وقد أقامت "مبادرة مشاركة في التكنولوجيا" لتسهيل هذا النقل.

٨- ورأى الفريق أن المملكة المتحدة جديرة بالثناء على نطاق ونوعية كل من أبحاث تغيير المناخ الوطنية والدولية، وإلى جانب الأبحاث في منهجية الجرد، ومصادر الطاقة المتجددة، وخيارات التخفيف وتقييم الأثر، يجري تنفيذ برنامج أبحاث مناخية شامل. وقدمت المملكة المتحدة وحدات دعم تكنولوجي سهلت إعداد تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيير المناخ عن الدفع الإشعاعي والمبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغيير المناخ بشأن جرد غازات الدفيئة. وهي تحول أنشطة وحدة الدعم التقني للفريق العامل الأول التابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغيير المناخ المسؤول عن علم تغيير المناخ. وتذكر التقديرات أن المملكة المتحدة أنفقت نحو ٢٠٠ مليون جنيه استرليني على أبحاث تغيير المناخ في ١٩٩٤/١٩٩٣.

٩- وأنفق نحو ١٣٠ مليون جنيه استرليني على برامج التوعية بالطاقة وكفاءة الوقود والمشورة منذ عام ١٩٩٠. وتشمل المجموعات المستهدفة قطاعات محددة من الاقتصاد، والمستهلكين، والمنظمات غير الحكومية، والأسر. ويعد برنامج الممارسة الأفضل لهيئة إدارة البيئة والطاقة البرنامج الحكومي الرئيسي لنشر المعلومات عن تدابير كفاءة الطاقة الأكثر فعالية في تكلفتها. وتعترف الحكومة بالحاجة إلى هيئة لتنسيق وتعزيز تعليم كفاءة الطاقة في المدارس. وهي تعتبر أن مركز الأبحاث والتعليم والتدريب في مجال الطاقة هو الأكثر تأهيلاً لهذا الدور، وقد زادت دعمها لأنشطته. وتقدم كثير من المجموعات البيئية معلومات عن أثر غازات الدفيئة والآثار البيئية لاستخدام الطاقة أي الأفراد. وتلعب المنظمات الصناعية غير الحكومية دوراً هاماً في عقد وتنفيذ الاتفاقات الطوعية التي تشكل جزءاً هاماً من سياسة تغيير المناخ في المملكة المتحدة.

الحاشية

(١) وفقاً للمقرر ١.م/٢ لمؤتمر الأطراف تم ارسال النص الكامل لمشروع هذا التقرير إلى حكومة المملكة المتحدة التي لم تبد أي تعليقات إضافية.
